

نظام المختبرات
الخاصة
١٤٢٣ هـ



الرقم : م / ٣

التاريخ : ١٤٢٣/٢/٨ هـ

بِعون الله تعالى

نحن فهد بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بناءً على المادة (السبعين) من النظام الأساسي للحكم الصادر بالأمر الملكي رقم (٩٠/٢) وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧ هـ.

وبناءً على المادة (العشرين) من نظام مجلس الوزراء الصادر بالأمر الملكي رقم (١٣/٢) وتاريخ ١٤١٤/٣/٣ هـ.

وبناءً على المادتين (السابعة عشرة) و (الثامنة عشرة) من نظام مجلس الشورى الصادر بالأمر الملكي رقم (٩١/٢) وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧ هـ.

ويعد الاطلاع على مشروع نظام المختبرات الخاصة.

ويعد الاطلاع على قرار مجلس الشورى رقم (٨٢/٩٥) وتاريخ ١٤٢٢/٢/١٨ هـ.

ويعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٩) وتاريخ ١٤٢٣/١/٢٥ هـ.

رسمنا بما هو آت :

أولاً : الموافقة على نظام المختبرات الخاصة بالصيغة المرافقة.

ثانياً : على سمو نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ

مرسومنا هذا.

فهد بن عبدالعزيز

قرار رقم : (٢٦)
وتاريخ : ٢٥ / ١ / ١٤٢٣ هـ



المملكة العربية السعودية
مجلس الوزراء
الأمانة العامة

ان مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء برقم ٥١٩٤/٧/ر
وتاريخ ١٣/٣/١٤٢٢ هـ ، المشتملة على بريقة معالي وزير التجارة رقم
٣٢٩/٩/٢٠١٠/٢٨ وتاريخ ٢٨/١/١٤١٩ هـ ، بشأن مشروع اللائحة التنظيمية
للمختبرات الخاصة لغرض الفسح الجمركي .
وبعد الاطلاع على مشروع نظام المختبرات الخاصة .
وبعد الاطلاع على المحضر رقم (٢٩٥) وتاريخ ٦/٧/١٤٢٢ هـ المعد في هيئة الخبراء
بمجلس الوزراء .
وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (٨٢/٩٥) وتاريخ ١٨/٢/١٤٢٢ هـ .
وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم (٣٣) وتاريخ
١١/١/١٤٢٣ هـ .

يقرر

الموافقة على نظام المختبرات الخاصة بالصيغة المرفقة .
وقد أعد مشروع مرسوم ملكي بذلك ، صيغته مرفقة لهذا .

رئيس مجلس الوزراء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الرقم :

التاريخ :

المشروعات :



المملكة العربية السعودية
هيئة الخبراء بمجلس الوزراء

نظام المختبرات الخاصة

المادة الاولى :

- تدل المصطلحات الآتية أينما وردت في هذا النظام على المعاني الموضحة أمامها :
- أ - الوزارة المختصة : وزارة التجارة ، أو وزارة الصحة ، أو وزارة الزراعة والمياه ، أو وزارة الصناعة والكهرباء ، أو وزارة الشؤون البلدية والقروية ، أو غيرها من الوزارات التي تحددها اللائحة التنفيذية، وذلك بحسب ما يقتضيه النص أو السياق.
- ب - الهيئة : الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس
- ج - السلع : السلع التجارية المنتجة محلياً أو المستوردة ، سواء أكانت على شكل مواد أم أجهزة أم أدوات أم غيرها .
- د - الاختبار : كل تحليل أو معايرة أو فحص يهدف إلى تحديد خصائص أداء أو كفاءة أو فعالية أو مطابقة .
- هـ - المختبر : كل مكان أعد لاختبار أي سلعة من السلع .

المادة الثانية :

يجوز بقرار من الوزير المختص الاستعانة بالمختبرات الوطنية الخاصة المؤهلة والمرخصة لغرض فحص السلع المحلية والمستوردة .

المادة الثالثة :

يمنح الترخيص المبدئي للمختبرات بعد توافر الشروط الآتية :

- أ - أن يكون طالب الترخيص سعودياً ، سواء أكان شخصاً طبيعياً أم معنوياً .
- ب - التزام طالب الترخيص بتعيين مدير فني سعودي للمختبر .



الرقم :

التاريخ :

المشروعات :



المملكة العربية السعودية
الجمهورية العربية السورية
هيئة الخبراء بمجلس الوزراء

ج- التزام طالب الترخيص بتوفير الجهاز اللازم من المتخصصين المؤهلين علمياً ،
والمعدات والأجهزة اللازمة للعمل بالمختبر بما يتفق مع حجم العمل وطبيعته ، وفقاً
لما تحدده الوزارة المختصة والهيئة .

المادة الرابعة :

تحدد اللائحة التنفيذية فئات المختبرات والشروط اللازم توافرها لكل فئة بناءً على
توصية من الهيئة.

المادة الخامسة :

تحدد اللائحة التنفيذية إجراءات الحصول على الترخيص ، والمدة اللازمة لدراسة
الطلب.

المادة السادسة :

يعطى المرخص له مبدئياً مهلة لا تزيد على ستة أشهر لإكمال ما يأتي:

أ - الهيكل التنظيمي للمختبر.

ب- الجهاز الفني لتشغيل المختبر ، وتقديم صورة مصدقة من مؤهلاتهم العلمية
ودوراتهم التدريبية.

ج- الاعتماد من الهيئة وفقاً لللائحة علامة الجودة وشهادة المطابقة واعتماد الخدمات
(اعتماد المختبرات) ، وفي حالة انقضاء مهلة الستة أشهر دون استكمال المتطلبات
يعد الترخيص المبدئي ملغى.

المادة السابعة :

أ - تصدر الوزارة المختصة الترخيص للمختبر الخاص بعد استيفاء ما يأتي :



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الرقم :

التاريخ :

المشروعات :



المملكة العربية السعودية
هيئة البحوث والدراسات
الوزارة

١ - إكمال متطلبات المادة السادسة ، مع تحديد نوعية السلع ، والاختبارات ، والحد الأعلى لتسعيرة كل اختبار مطلوب الترخيص له .

٢ - تسديد رسم الترخيص ومقداره خمسة آلاف (٥٠٠٠) ريال للمختبر الرئيس ، وألفان وخمسمائة (٢٥٠٠) ريال لكل فرع .

ب - مدة صلاحية الترخيص خمس سنوات ، ويتم تجديده بطلب من صاحب الشأن يقدمه إلى الوزارة المختصة ، وذلك قبل ثلاثة أشهر على الأقل من تاريخ انتهاء مدته . ويكون التجديد من تاريخ انتهاء الترخيص .

المادة الثامنة :

تقوم الوزارة المختصة بإصدار قرار بالسلع المزمع فحصها بواسطة المختبر الخاص قبل ستين يوماً من إسناد المهمة إلى المختبر الخاص وبعد الإعلان عنها في الجريدة الرسمية . كما يتم إبلاغ وزارة المالية والاقتصاد الوطني (مصلحة الجمارك) بذلك .

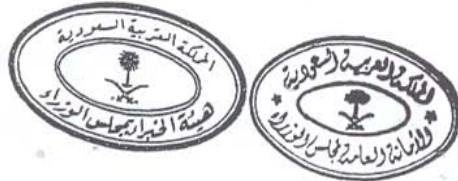
المادة التاسعة :

يجب على المختبر التقييد بما يأتي :

أ - الاقتصار على إجراء الاختبارات للسلع المحددة بالترخيص لفحصها .

ب- المحافظة على مستوى الأداء والدقة وفقاً لأصول المهنة في الفحص بكل أمانة وصدق وتجرد ، كما تجب المحافظة على أسرار العمل وسلامة الأجهزة .

ج - الاحتفاظ بسجلات نتائج الاختبارات لمدة لا تقل عن خمس سنوات للرجوع إليها عند الحاجة .



الرقم :

التاريخ :

المشروعات :



المملكة العربية السعودية
هيئة الخبراء بمجلس الوزراء

د - إبراز الترخيص والهيكل التنظيمي والأقسام الفنية وتكاليف الاختبار وشهادة الاعتماد من الهيئة في مكان ظاهر عند مدخل المختبر ، وعدم إجراء أي تعديل عليها إلا بعد اعتماده من الوزارة .

هـ - الالتزام بالسرية عند نقل العينات ونتائج الاختبار ، وعدم إعطاء أي معلومات إلا للمختصين .

المادة العاشرة :

١- يقوم الفنيون من الوزارة المختصة بمهمة سحب العينات وتجهيزها طبقاً لما تحدده المواصفات القياسية المعتمدة .

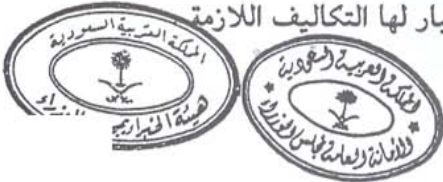
٢ - أ - بالنسبة للسلع المستوردة يؤخذ التعهد اللازم على صاحب السلعة بعدم التصرف بها إلا بعد الفحص النهائي .

ب - بالنسبة للسلع المنتجة محلياً يؤخذ التعهد اللازم على صاحب السلعة بعدم التصرف بها إلا بعد أن تجهزها الجهة المختصة .

٣ - تسلم العينة - بعد أن يجهزها الفنيون - إلى مكتب المختبر الخاص مع خطاب يتضمن وصفاً دقيقاً للعينة وتحديد الاختبارات المطلوب إجراؤها وفقاً للمواصفات القياسية المعتمدة .

٤ - يلتزم المختبر بإعادة النتائج مع بقية العينات أو ما يفيد استهلاكها أثناء إجراء الاختبار إلى الجهة الواردة منها خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ سحب العينة ، على أن يتم إبلاغ الوزارة المختصة بنتيجة الفحص خلال مدة لا تتجاوز خمسة وعشرين يوماً من تاريخ سحب العينات .

٥ - يتحمل صاحب السلعة المطلوب إجراء الاختبار لها التكاليف اللازمة



الرقم :

التاريخ :

المشروعات :



المملكة العربية السعودية
هيئة الخبراء بمجلس الوزراء

المادة الحادية عشرة :

مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد تقضي بها الأنظمة الأخرى يعاقب بوحدة أو أكثر من العقوبات الآتية كل من يخالف حكماً من أحكام هذا النظام :

- ١ - الإنذار.
- ٢ - غرامة مالية لا تقل عن خمسة آلاف ريال ولا تزيد على عشرين ألف ريال.
- ٣ - وقف الترخيص لمدة لا تقل عن ثلاثين يوماً ولا تزيد على ستين يوماً.
- ٤ - سحب الترخيص في حالة العود .

المادة الثانية عشرة :

تطبق غرامة التأخير وفق ما يأتي :

- ١ - ألف ريال عن كل سنة تأخير عند تجديد الترخيص ، ويكون التجديد من تاريخ انتهاء الترخيص.
- ٢ - غرامة مساوية لتكاليف الاختبار محل المخالفة في حالة تأخر المختبر عن إعطاء النتيجة خلال المدة المحددة في الفقرة (٤) من المادة العاشرة.

المادة الثالثة عشرة:

يتولى مراقبة المختبرات والتفتيش عليها وضبط المخالفات لأحكام هذا النظام واللوائح والقرارات الصادرة لتنفيذه - موظفون مختصون. وتحدد اللائحة التنفيذية الآتي:

- ١ - الجهة أو الجهات المسؤولة عن تسميتهم.
- ٢ - صلاحيات الموظفين المخولين بدخول المختبرات ، وتفتيشها ، وضبط المخالفات، والتحفظ على العينات والمستندات والأجهزة محل المخالفة ، وإجراء التحقيقات اللازمة ، ودواعي الاستعانة بالجهات الأمنية.



الرقم :

التاريخ :

المشروعات :



المملكة العربية السعودية
هيئة الخبراء بمجلس الوزراء

٣ - الجهة التي لها حق الإذن بدخول المختبرات لأغراض التفتيش.

على أن يلتزم موظفو المراقبة والتفتيش والضبط بالسرية والسلوك الحسن ، وأن يقدموا لصاحب الشأن ما يثبت هويتهم وصفتهم الرسمية والغرض من الزيارة.
المادة الرابعة عشرة:

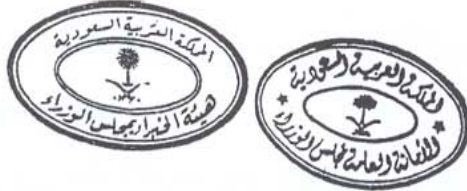
تحدد اللائحة التنفيذية إجراءات التحقيق والادعاء والجهة التي تتولى ذلك .
المادة الخامسة عشرة:

يختص ديوان المظالم بالفصل في دعوى المخالفة لهذا النظام وتوقيع العقوبات.
المادة السادسة عشرة:

يصدر وزير التجارة بالاتفاق مع كل من وزارات الداخلية ، والصحة ، والزراعة والمياه ، والصناعة والكهرباء ، والشؤون البلدية والقروية اللائحة التنفيذية لهذا النظام.
المادة السابعة عشرة:

ينشر هذا النظام في الجريدة الرسمية ، ويعمل به بعد مائة وثمانين يوماً من تاريخ

نشره .





image